

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل بخصوص التجارة الإلكترونية
مقدمة من الأستاذ رشاد الهوارين رئيس النيابة العامة

التجارة الإلكترونية و واقعها في الإقتصاد الوطني الفلسطيني

أن تصل متأخرا خير من أن لا تصل أبدا بالرغم من وصولنا المتأخر إلا أننا وصلنا و بالرغم من الأوضاع السياسية و التي لها الأثر الكبير على الصعيد القانوني و التي تشكل عائقا كبيرا على استحداث القوانين الجديدة و برغمها جميعها وصلنا إلى تشريع من نوع قرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2017 إلا أننا لم نكتف بقانون ينظم المعاملات فقط بل ازداد الإحتياج الفعلي لقانون ينظم الجرائم الإلكترونية و لذا لحق القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية قرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية . و في ظل تطوراتالتكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم بأجمعه ازدادت المعاملات التجارية و التي حرصت وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات على تنظيمها بشكل قانوني يحمي جميع أطرافها و دفعها لإعداد مشروع قانون المعاملات الإلكترونية مع اللجنة الوزارية التي شكلت بقرار من مجلس الوزراء عبر شراكة كاملة بين القطاعين العام و الخاص و مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة و الذي عرض مؤخرا على رئيس دولة فلسطين للمصادقة عليه ، و قد جاء القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية لتوفير الغطاء و الحماية القانونية للخدمات الإلكترونية و كما له الأثر الكبير على سير الدعاوى في المحاكم و ذلك لأن هقا القرار من شأنه إضفاء الأثر و الحجية القانونية للمعاملات الإلكترونية و اعتبارها دليل إثبات أمام الجهات القضائية و هذا سيكون له عظيم الأثر الكبير على الجهاز القضائي الفلسطيني حيث سيتراجع عدد القضايا الغير مفصولة في المحاكم و يحقق قدر عال من الدقة في الأحكام و هذا الأمر سيساهم في ازداد ثقة المواطنين في الجهاز القضائي و يقلل من خسائر التجار و رجال الأعمال التي تصل للملايين بسبب عدم قدرتهم على إثبات المعاملات الإلكترونية التي تنفذ صفقاتها من خلال العود الإلكترونية و هذا ما يساهم فعلا في تطوير القطاع الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية .

إذ أن التجارة الإلكترونية في فلسطين تشهد نموا ملحوظا بحسب وزارة الإقتصاد و تكنولوجيا المعلومات و ذلك بفعل الإنفتاح الإلكتروني على الأسواق العالمية و التطور التكنولوجي المتسارع فالتطورات التكنولوجية حملت معها الأمل في تحقيق طفرة اتصالات في كل جوانب حياتنا لا سيما الجانب التجاري حيث أدخلت هذه التكنولوجيا نمودجا جديدا للأنشطة محدثة بذلك تغييرا جذريا في أساليب و مناهج التجارة و الأعمال ، فيرجع لهذه التكنولوجيا الفضل الكبير في ميلاد التجارة الإلكترونية و بروزها إلى الساحة الدولية فما يميز عصرنا الحالي هو تسارع وتيرة التطورات التكنولوجية و التي ألفت في ظلها على القطاع التجاري و ساهمت في تحسين و تطوير الأنشطة التجارية التقليدية من خلال استحداث نشاط التجارة الإلكترونية و تعتبر تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات من أهم مظاهر الإقتصاد الجديد أو ما يطلق عليه بالإقتصاد الرقمي و الذي يعتبر إقتصاد ذو طابع خاص يقوم على مبدأ إنتاج و نشر و استخدام المعرفة و في ظل هذا العصر الرقمي انتشرت و اتسعت تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و زاد استخدامها بشكل كبير و يعود ذلك إلى خصائصها المميزة و المتمثلة بما يلي :

1- بروز ظاهرة القرية العالمية و اختراق كل الحواجز و الموانع المكانية و الزمانية التي تعرقل تدف المنتجات و حركة التجار 2- تمحور الإقتصاد الجديد حول اللامادية و السرعة .
3- بروز المعلومات كأهم عنصر من عناصر الإنتاج و احتلالها صدارة الترتيب متفوقة بذلك على العناصر التقليدية الأخرى المتمثلة في العمل برأس المال و الموارد الطبيعية .
4- التطور السريع للقطاعات الخدماتية على حساب القطاعات لإنتاجية و انحصار النموذج الصناعي التقليدي;
5- تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية و الإدارة الإلكترونية و كذلك الشركات الإلكترونية .
و بالرغم من ظهور التجارة الإلكترونية و نجاحها عالميا بفعل التقدم التكنولوجي و الوصول إلى عص العولمة إلا أنه لا يمكن الحديث عن ثقافة التجارة الإلكترونية بالرغم من وجود التشريعات المنظمة لها ف الأراضي الفلسطينية كون أن هذا النمو وصل إل الأراضي الفلسطينية مؤخرا بفعل التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية و المتمثلة في غياب الثقافة الإلكترونية بين المواطنين بالإضافة إلى حداثة التشريع المنظمة للتجارة الإلكترونية إن الأراضي الفلسطينية ما زالت تطبق قانون التجارة الأردني لسنة 1966 و تقم باستحداث تشريعات جيدة سوى قرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية و الذي صدور عام 2017 كما تعاني التجارة الإلكترونية في الأراضي الفلسطينية من ضعف التسوق و النفقات الباهظة التي يتم غنفاق على الإعلانات التجارية بالإضافة إلى تحدي هام جدا و ممثل بعبء حماية المستهلك نظرا إلى أن التجار الإلكترونية أوسع من التجارة التقليدية في ظل السوق الحر فالخطر الذي يتعرض له المستهلك في إطا التجارة الإلكترونية أكبر و أخطر حيث يمكن بسهولة الإضرار بمصالحه و محاولة غشه و خداعه فقد يلج المنتج إلى إيهام المستهلك بمزايا غير حقيقية في إنتاجه بالإضافة لوجود مواقع إلكترونية وهمية يصعب في حماية المستهلك الفلسطيني لوجود مناطق تخرج عن اختصاص دولة فلسطين بسبب التقسيمات السياسي للأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى أن ما زالت فلسطين تعاني من عدم الخبرة في المجال الإلكتروني لمتمثل في وجود مواقع إلكترونية تتبع لمناطق داخل الأراضي المحتلة و نظرا لغياب التنسيق ما بيننا و ه بين الجانب الآخر و معرفة اصحاب هذه المواقع الإلكترونية الوهمية والذي يؤدي إلى الإخلال و عدم ثق المستهلك بالمواقع الإلكترونية .

انتهى مع الشكر

مقدم البحث : رشاد الهوارين – رئيس النيابة العام